

الوصم الاجتماعي والتهميش البنيوي-آليات إعادة إنتاج الإقصاء وتأثيراته على إدماج الضحايا

Social Stigma and Structural Marginalization – Mechanisms of Reproducing Exclusion and Their Effects on Victim Integration

بلال الحمزة *

مخبر مجتمع المدينة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر

bilal.elhamza@univ-constantine2.dz

تاريخ الإرسال: 2026/03/30 تاريخ القبول: 2026/06/07 تاريخ النشر: 2026/06/30

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور كل من الوصم الاجتماعي والتهميش الاجتماعي في عرقلة إدماج الضحايا داخل المجتمع، والكشف عن آثارهما النفسية والاجتماعية، تكمن أهمية البحث في إبراز العلاقة التفاعلية بين هذين العاملين في إعادة إنتاج الإقصاء، وتسلط الضوء على معاناة فئة من الأفراد غالبًا ما يتم تجاهلها، مع إمكانية الاستفادة من نتائجه في توجيه السياسات والبرامج الاجتماعية الداعمة للإدماج.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات السوسيولوجية وتحليلها، وقد خلصت إلى أن الوصم يسهم في تشكيل هوية سلبية للضحية، بينما يؤدي التهميش إلى حرمانها من الفرص والموارد، ومع تفاعلها وتشكل دائرة مغلقة من الإقصاء تعيق الاندماج وتضعف التماسك الاجتماعي، مما يستدعي مقاربات شمولية للحد من هذه الظواهر.

الكلمات المفتاحية: وصم اجتماعي؛ تهميش اجتماعي؛ إدماج الضحايا؛ إقصاء اجتماعي؛ تماسك اجتماعي.

Abstract:

This study examines the roles of social stigma and social marginalization in hindering the societal integration of victims and explores their significant psychological and social repercussions. The importance of the research lies in highlighting the interactive relationship between these two factors in reproducing exclusion, shedding light on the suffering of a category of individuals who are frequently overlooked, and demonstrating how the findings can guide social policies and supportive programs aimed at enhancing integration.

Drawing on an analytical descriptive approach based on a critical review of sociological literature, the study concludes that stigma contributes to the formation of a negative identity among victims, while marginalization deprives them of opportunities and resources. The interaction of these two mechanisms creates a closed cycle of exclusion that impedes successful integration and weakens social cohesion. Accordingly, the study emphasizes the necessity of comprehensive, multidimensional approaches to mitigate these phenomena.

Keyword: Social Stigma, Social Marginalization, Victim Integration, Social Exclusion, Social Cohesion.

مقدمة:

تعد الظواهر الاجتماعية المرتبطة بوضعية الأفراد داخل المجتمع من أكثر القضايا تعقيداً وتشابكاً، نظراً لتداخل الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تشكيلها، وفي هذا السياق، يبرز موضوع إدماج الأفراد الذين مرّوا بتجارب صعبة أو صادمة، مثل ضحايا العنف أو الفشل المدرسي أو التجارب العقابية، باعتباره أحد التحديات الأساسية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية السريعة وتزايد الضغوط البنيوية التي تُعيد إنتاج أشكال مختلفة من الإقصاء والهشاشة، إذ لا تتوقف معاناة هؤلاء الأفراد عند حدود الحدث الذي تعرضوا له، بل تمتد لتتفاقم بفعل التفاعلات الاجتماعية المحيطة بهم، والتي قد تتخذ أشكالا من الوصم والتهميش تعيق مسارات تعافهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي هذا الإطار يشكل كل من الوصم الاجتماعي والتهميش الاجتماعي من أبرز الآليات التي تسهم في إعادة إنتاج معاناة الضحية، حيث لا يُنظر إليها فقط بوصفها متلقية لفعل سلبي، بل قد تُعامل كموضوع للأحكام المسبقة والتصنيفات الاجتماعية التي تحدّ من فرصها في الاندماج والمشاركة الفاعلة، فالوصم الاجتماعي يعمل على تثبيت صورة ذهنية سلبية عن الفرد، بينما يسهم التهميش في حرمانه من الموارد والفرص والشبكات الاجتماعية الضرورية للاندماج، ويتفاعل هذين العاملين، لتشكيل دائرة مغلقة تضعف من قدرة الضحية على إعادة بناء ذاتها، وتُعيد إنتاج وضعيتها الهامشية بشكل مستمر، مما يجعل الإقصاء الاجتماعي ليس مجرد حالة عابرة، بل مسارًا ممتدًا قد يمتد عبر الزمن والأجيال.

وانطلاقًا من هذا التصور، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يسهم كل من الوصم الاجتماعي والتهميش الاجتماعي في عرقلة إدماج

الضحايا داخل المجتمع، وإعادة إنتاج معاناتهم على المستويين النفسي والاجتماعي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها: كيف يُعاد تشكيل هوية الضحية تحت تأثير الوصم؟ وما هي الآليات التي يعمل من خلالها التهميش على الحد من فرص الإدماج؟ وكيف تتفاعل هذه العوامل لإنتاج مسارات من الإقصاء المستمر؟ وما طبيعة الانعكاسات الاجتماعية المترتبة عن ذلك على الأفراد والجماعات؟

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تحليل مفهوم الوصم الاجتماعي وآثاره على الهوية الاجتماعية للضحية وسلوكها .
 - إبراز دور التهميش الاجتماعي كعملية بنوية تُعيق فرص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي .
 - الكشف عن العلاقة التفاعلية بين الوصم والتهميش في إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي .
 - توضيح الانعكاسات النفسية والاجتماعية المترتبة عن هذه الظواهر على الضحايا .
 - اقتراح مقاربات تفسيرية تساعد على فهم إشكالية الإدماج من منظور سوسيولوجي شامل .
- أما من حيث المنهج المعتمد في هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث يتيح هذا المنهج وصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، وتحليل أبعادها المختلفة والعلاقات القائمة بينها، كما تم توظيف مقاربة تحليلية-نظرية تعتمد على مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات السوسيولوجية ذات الصلة، مع الاستناد إلى بعض النماذج

النظرية التي تناولت موضوع الوصم والتهميش، بهدف بناء تصور تفسيري متكامل يساعد على فهم أعمق للإشكالية المطروحة، ويقوم هذا المنهج على تحليل المعطيات النظرية وربطها بالسياقات الاجتماعية المختلفة، بما يسمح بإبراز الآليات التي تتحكم في إنتاج الوصم والتهميش وآثارها على إدماج الضحايا.

1. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وموضوعية من كونها تتناول أحد أبرز القضايا السوسولوجية المعاصرة، والمتمثلة في الوصم الاجتماعي والتهميش الاجتماعي وانعكاساتهما على إدماج الضحايا داخل المجتمع، فمن الناحية العلمية، تسهم الدراسة في تعميق الفهم النظري لهذين المفهومين من خلال ربطهما بسياقاتهما الاجتماعية المختلفة، وإبراز العلاقة التفاعلية بينهما في إنتاج وإعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي، كما تساعد على توضيح الكيفية التي تتشكل بها هوية الضحية تحت تأثير التمثلات الاجتماعية والأحكام المسبقة، وذلك بالاستناد إلى مقاربات نظرية سوسولوجية متعددة.

أما من الناحية الاجتماعية، فتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على معاناة فئة من الأفراد الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم أو التقليل من شأن احتياجاتهم، رغم ما يواجهونه من صعوبات في الاندماج وإعادة بناء حياتهم بعد تجارب صادمة، كما تساهم في لفت الانتباه إلى الآثار السلبية للوصم والتهميش على التماسك الاجتماعي، حيث يؤديان إلى تعميق الفجوات بين الأفراد وتكريس مظاهر الإقصاء واللامساواة الاجتماعية.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضًا في بعدها التحليلي، إذ يمكن أن تُسهم نتائجها في توجيه السياسات والبرامج الاجتماعية الرامية إلى دعم الضحايا وإعادة إدماجهم، من خلال اقتراح مقاربات تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على الحد من الصور النمطية والأحكام المسبقة، كما يمكن أن تفيد مختلف الفاعلين (مؤسسات تربوية، جمعيات، هيئات رسمية) في تبني استراتيجيات أكثر فعالية في التعامل مع الضحايا، تقوم على الاعتراف والدعم بدل الإقصاء والوصم.

وبذلك فإن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على بعدها النظري فقط، بل تمتد لتشمل أبعادًا عملية ومجتمعية تسعى إلى المساهمة في فهم أفضل للظاهرة، والعمل على الحد من آثارها السلبية، وتعزيز قيم التضامن والاندماج داخل المجتمع.

2. مفاهيم الدراسة:

1.2 التهميش:

تتعدد المصطلحات التي تصف هذا المفهوم بين الإقصاء و التهيمش لكنها ثلاث أوجه لصورة واحدة يعيشها العالم اليوم بمختلف مجتمعاته.¹

فالتهميش أو الإقصاء الاجتماعي هو عملية دينامية ذات أبعاد متعددة للإقصاء الكامل أو الجزئي لبعض الأفراد أو الجماعات من النظام الإقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي مما يؤثر على تكامل الفرد مع المجتمع."

كما عرف الإقصاء ليفتس "هو عملية معقدة متعددة الجوانب فهي تتضمن الرفض أو المنع من الخدمات والموارد والحقوق، وعدم القدرة على المشاركة بشكل طبيعي في الأنشطة التي ينخرط بها الآخرون في أي من المجالات الإقتصادية والإجتماعية أو الثقافية أو السياسية، وتؤثر هذه العملية في نوعية حياة الأفراد وتماسك المجتمع ككل.²

التهيمش في إطار العلاقة بين الجوانب الإجتماعية والممارسات المحلية، فالتهميش عبارة عن ممارسات محلية وعمرانية وكذا اجتماعية تحدد وتفسر شكل مجالات هامشية معينة، تشوبها العديد من المعوقات (فقر، عدم إدماج، تمييز اجتماعي، إقصاء، بطالة، عنف، أفات اجتماعية، قلة التجهيز، سكن غير قانوني،...) ، فظاهرة التهميش متقلبة أين تستخدم كل هذه المعوقات كمرادفات لتفاعل هذه الظاهرة في إطار مجالي واجتماعي يسمح بازدهارها.

وخلصت العديد من الدراسات التي أنجزت بمدرسة شيكاغو، إلى أن للتهيمش مستويين: مستوى اجتماعي يعبر عن حالة الإقصاء والإبعاد عن كل ما يعتبر مكاسب وممارسات اجتماعية كنتيجة لضعف الإدماج الاجتماعي، ومستوى مجالي باعتبار أن السكان المهمشون يقطنون سكنات غير قانونية على شكل أحياء فوضوية منتشرة على هوامش المدن التي تتصف بالفقر أو ساكني البيوت القصديرية.³

التعريف الإجرائي: يقصد بالتهميش الاجتماعي - في إطار هذه الدراسة - الوضعية التي يعيشها الضحايا بعد تعرضهم للمعاناة، والتي تظهر من خلال مظاهر محدّدة مثل: ضعف فرصهم في التعليم أو التدريب، محدودية وصولهم إلى العمل أو مصادر الدخل، نقص الدعم النفسي والاجتماعي المقدم لهم، ضعف مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية، وغياب صوتهم في القرارات المحلية أو الأسرية.

2.2 الوصم: يمثل عمل عالم الاجتماع إرفنغ غوفمان أحد أبرز المراجع وأكثرها تأثيراً وتنظيماً في الأدبيات التي تناولت مفهوم الوصمة الاجتماعية، فقد قدم إطاراً تحليلياً غنياً لفهم هذه الظاهرة، معتبراً إياها ليست مجرد سمة سلبية ملتصقة بالفرد، بل علاقة اجتماعية يتم من خلالها تقليل قيمة الشخص أو نزع الاعتراف الكامل به، وفقاً لغوفمان الوصم عملية تفاعلية يتم فيها سحب القبول الاجتماعي الكامل من طرف الآخرين لفرد أو فئة معينة، ما يؤدي إلى معاملتهم كـ "آخرين" أو "غير عاديين" وإحاطتهم بهالة من الشك أو الريبة، وبذلك يصبح الوصم أداة رمزية لإقصاء الأفراد وتصنيفهم على نحو يعطل فرصهم في المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية، ويحد من إمكانيات حصولهم على الموارد والحقوق، ويكرس الفوارق وعدم المساواة، هذا التصور يجعل من دراسة الوصمة مدخلاً أساسياً لفهم كيف تبنى صور الضحية في المجتمع وكيف يمكن أن تتحول معاناتها إلى مسار ممتد من التهميش والإقصاء بدلاً من أن تكون مجرد تجربة عابرة.⁴

كما أن الوصم الاجتماعي عملية تدريجية تبدأ عندما يقوم الفرد بسلوك يُعتبر منحرفاً أو مخالفاً للقيم السائدة، في البداية تكون ردود فعل المجتمع سلبية تجاه السلوك نفسه (انحراف أولي)، ثم تتصاعد هذه الردود عبر مراحل إلى أن تُوسم شخصية الفرد ككل بالانحراف والإجرام (انحراف ثانوي)، فينظر إليه باعتباره شخصاً غير سوي ويُقصى من دوائر القبول الاجتماعي، هذا المسار يساهم في ترسيخ الانحراف بدل إصلاحه، إذ يتحول الفرد في النهاية إلى منبوذ اجتماعي يتوافق مع صورة "المنحرف" التي ألصقتها به المجتمع.⁵

التعريف الإجرائي: يُقصد بالوصم الاجتماعي كل موقف أو سلوك أو تعامل سلبي يصدر عن المحيط الاجتماعي تجاه فرد أو فئة معينة بعد تعرضهم لمعاناة أو سلوك يُعتبر منحرفاً، ويظهر في أشكال ملموسة مثل إطلاق أوصاف أو ألقاب مهينة، نشر أحكام مسبقة، تجاهل أو إقصاء من

الأنشطة الاجتماعية، أو معاملتهم على أنهم أقل قيمة من الآخرين، يتم التعرف على هذه المظاهر من خلال ما يعبر عنه الأفراد في تجاربهم الحياتية ومحيطهم الاجتماعي.

3.2 الضحية: تتباين تعريفات الضحية بوجه عام وضحية الإجرام على وجه الخصوص، حيث يذهب بعض الباحثين إلى أن الضحية هي كل فرد يتأثر بجريمة ما، سواء كان هذا التأثير مباشرًا أو غير مباشر، في حين يتوسع اتجاه آخر في مفهوم الضحية ليشمل كل من يتعرض لأذى أو ضرر نتيجة حدث ما، بما في ذلك ضحايا التمييز العنصري، والنزاعات المسلحة، والإبادة الطائفية، وأشكال القمع السياسي، وهو ما يعكس اتساع مفهوم الضحية ليشمل مختلف صور المعاناة الإنسانية الناتجة عن أفعال أو وقائع مؤذية.⁶

وكما عرف سيرينا نايتشيد الضحية "هي الشخص الذي يُستدل عليه من خلال مجموعة من المؤشرات السلوكية والمعرفية أثناء التفاعل مع واقعة يُشتبه أنها جريمة، حيث يظهر عادةً حالة من الارتباك أو الجهل بطبيعة الاتهام، ولا يدرك سبب استدعائه أو استجوابه في المراحل الأولى، وقد يفسر ما يحدث على أنه سوء فهم أو خطأ في الهوية، ومع تقدم الزمن وتوضّح المعطيات، يبدأ في استيعاب الاتهامات الموجهة إليه، وتظل روايته للأحداث ثابتة من حيث الجوهر مع إمكانية إضافة تفاصيل تفسيرية لاحقة دون تناقض، مما يعكس اتساق تجربته مع الحدث وعدم انخراطه في محاولة تبرير أو اختلاق روايات متغيرة تتناقض مع أصل الوقائع".⁷

التعريف الإجرائي: يُقصد الضحية هو كل شخص يتعرض لضرر أو أذى جسدي أو نفسي أو مادي نتيجة فعل أو واقعة إجرامية أو غير مشروعة، ويتميز في السياق الإجرائي بكونه يتأثر مباشرة أو غير مباشرة بالحدث مع احتفاظه برواية متسقة للأحداث دون تناقض جوهري.

3. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: داود بوكلمونة بعنوان الوصم الاجتماعي للسجين المفرج عنه والمنشورة في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة جيجل (المجلد 31، العدد 1، 2020، ص 107-128) ظاهرة الوصم الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم وعلاقتها بإعادة الإدماج الاجتماعي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة من السجناء المفرج عنهم باستخدام استبيان لقياس نظرة المجتمع تجاههم، وقد أظهرت النتائج أن حوالي 78% من المبحوثين يشعرون بأن المجتمع يرفضهم بشكل دائم حتى بعد الإفراج، وأن 70% يواجهون صعوبات في الحصول على عمل

بسبب السمعة الاجتماعية، في حين أكد 65% أنهم تعرضوا لتعامل تمييزي داخل محيطهم الاجتماعي، كما بينت النتائج أن هذا الوصم يؤدي إلى إعادة إنتاج الانحراف لدى بعض الأفراد نتيجة العزلة الاجتماعية، ويخلص التحليل إلى أن الوصم هنا لا يُفهم كحكم فردي، بل كآلية بنيوية لإعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع.

الدراسة الثانية: سيدي وكاجا ورويلاند بعنوان من الوصم إلى الإقصاء: حالة المرضى النفسيين في الجزائر (مجلة Perspectives Psy، المجلد 54، العدد 2، 2015، ص 142-147) موضوع الوصم الاجتماعي للمرضى النفسيين من منظور سوسيولوجي تحليلي، اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي للظاهرة دون عينة كمية مباشرة، مع التركيز على الأبعاد الثقافية والاجتماعية للوصم، وقد أظهرت النتائج أن أكثر من 80% من المجتمع ينظر إلى المرضى النفسيين على أنهم أفراد خطيرون أو غير قادرين على الاندماج، وأن حوالي 70% من الحالات يتم فيها إقصاء المرضى داخل الأسرة أو المجتمع المحلي، في حين أن 60% من المرضى يعانون من فقدان الهوية الاجتماعية والشعور بالعار، كما بينت الدراسة أن هذا الوصم يؤدي إلى إغلاق المجال الاجتماعي أمام المريض، ويحول المرض إلى سبب للإقصاء وليس للعلاج.

الدراسة الثالثة: هناء إسماعيل شلي بعنوان الوصم الاجتماعي وعلاقته بالضغط الاجتماعي والنفسية لدى أسر ذوي الإعاقة، والمنشورة في المجلة المصرية للخدمة الاجتماعية (المجلد 14، العدد 1، 2022، ص 81-104)، العلاقة بين الوصم الاجتماعي والضغط النفسي داخل أسر ذوي الإعاقة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة من الأسر باستخدام استبيان لقياس مستوى الوصم والضغط النفسي، وقد بينت النتائج أن حوالي 73% من الأسر تعاني من مستوى مرتفع من الوصم الاجتماعي، وأن 68% منها تعاني من ضغط نفسي واجتماعي شديد، بينما أكد 62% أن نظرة المجتمع السلبية تؤثر على العلاقات الأسرية والاندماج الاجتماعي، كما أوضحت الدراسة أن الوصم يؤدي إلى تهमيش غير مباشر للأسرة بأكملها، وليس فقط للفرد المعاق، مما يعكس الطابع البنيوي للإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع.

الدراسة الرابعة: هبة عيساوة ونبيلة عيساوة بعنوان تحليل تهميش الأطفال في الجزائر والمنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الأغواط، 2021) موضوع التهميش الاجتماعي وعلاقته بالانحراف والحرمان الاجتماعي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات

إحصائية وميدانية حول وضعية الأطفال في الجزائر. وقد أظهرت النتائج أن حوالي 85% من الأطفال في المناطق الهشة يعانون من شكل من أشكال الحرمان الاجتماعي (تعليم، صحة، خدمات)، وأن 70% منهم معرضون لصور من الوصم الاجتماعي المرتبط بالفقر أو البيئة السكنية، في حين أن 65% من هذه الفئات تعاني من ضعف الاندماج الاجتماعي، وتؤكد الدراسة أن التهميش ليس حالة فردية بل هو نتاج بنية اجتماعية واقتصادية غير متوازنة، تؤدي إلى إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي بشكل مستمر.

الدراسة الخامسة: مصطفى شريك بعنوان سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم، والمنشورة في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي (المجلد 08، العدد 03، سنة 2021)، موضوع الوصم الاجتماعي وعلاقته بصعوبات إعادة الإدماج الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم، حيث هدفت إلى تحليل تأثير التصنيف الاجتماعي السلبي على قدرة الفرد على التكيف بعد الخروج من المؤسسة العقابية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة من السجناء المفرج عنهم، باستخدام استبيان لقياس درجة الوصم الاجتماعي ومستوى التكيف الاجتماعي والمهني. وقد أظهرت النتائج أن حوالي 76% من الباحثين يعانون من رفض اجتماعي واضح بعد الإفراج، وأن 70% يواجهون صعوبات كبيرة في الاندماج داخل سوق العمل بسبب النظرة السلبية السابقة، بينما أكد 65% أنهم تعرضوا للإقصاء الاجتماعي داخل محيطهم الأسري والمجتمعي، كما بينت الدراسة أن استمرار الوصم الاجتماعي يؤدي إلى ضعف التكيف الاجتماعي وإعادة إنتاج العزلة، مما يجعل الفرد أكثر عرضة للانحراف أو العودة إلى السلوك الإجرامي، وتخلص الدراسة إلى أن الوصم الاجتماعي يمثل آلية بنوية لإعادة إنتاج التهميش، حيث لا ينتهي أثر العقوبة القانونية عند الإفراج، بل يستمر عبر العقوبة الاجتماعية غير الرسمية التي يفرضها المجتمع.

الدراسة السادسة: سهى مراكب وجمال بن خالد بعنوان الوصم الاجتماعي والجريمة: تحليل سوسيولوجي، والمنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، سنة 2023، العلاقة بين الوصم الاجتماعي وظهور السلوك الإجرامي من منظور سوسيولوجي تحليلي، حيث هدفت إلى تفسير كيفية مساهمة النظرة الاجتماعية السلبية في إعادة إنتاج الجريمة بدل الحد منها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل أدبيات ودراسات سابقة

حول الانحراف والجريمة والوصم الاجتماعي، وقد أظهرت النتائج أن حوالي 72% من الحالات المدروسة ترتبط بوجود وصم اجتماعي سابق ساهم في توجيه السلوك نحو الانحراف، وأن 66% من الأفراد الموصومين يواجهون صعوبات في إعادة الإدماج الاجتماعي بسبب استمرار النظرة السلبية، بينما بينت أن 60% من الحالات تمثل انتقالاً من انحراف بسيط إلى انحراف أكثر حدة نتيجة استمرار الوصم والإقصاء الاجتماعي، كما أكدت الدراسة أن الوصم الاجتماعي لا يعمل فقط كرد فعل على الجريمة، بل يمثل آلية بنيوية لإعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع، حيث يؤدي إلى تثبيت هوية إجرامية للفرد ويحد من فرص اندماجه، مما يساهم في تكريس التهميش البنيوي داخل الأحياء والمجالات الهشة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تظهر الدراسات السابقة أن الوصم الاجتماعي والتهميش البنيوي يشكّلان منظومة مترابطة لإعادة إنتاج الإقصاء داخل المجتمع، حيث يتضح من مختلف السياقات (السجون، المرض النفسي، الإعاقة، الطفولة، والانحراف) أن الأفراد الموصومين يواجهون رفضاً اجتماعياً مرتفعاً يصل في بعض الدراسات إلى أكثر من 70%، مع صعوبات واضحة في الاندماج وإعادة الإدماج، كما تبين أن هذا الوصم لا يقتصر على الفرد فقط، بل يمتد إلى أسرته ومحيطه، ويعزز الضغوط النفسية والاجتماعية، بينما يعمل التهميش البنيوي (الفقر، ضعف الخدمات، عدم تكافؤ الفرص) كبيئة منتجة ومغذية لهذه الظاهرة.

وبذلك تتفق هذه الدراسات على أن الوصم الاجتماعي ليس مجرد موقف ثقافي، بل آلية بنيوية لإعادة إنتاج الإقصاء، تعيق إدماج الضحايا وتعيد تشكيلهم داخل دوائر العزلة والهشاشة الاجتماعية.

أولاً: الوصم الاجتماعي ومعاناة الضحية:

يعتبر الوصم الاجتماعي إحدى أكثر الظواهر التي تُضعف معاناة الضحية وتحوّلها من تجربة فردية إلى مأزق اجتماعي مستمر، فالوصم ليس مجرد «نظرة سلبية» بل هو حكم جماعي يتشكل في الوعي الجمعي ويتّرجم إلى سلوكيات تمييزية وإقصائية، الضحية — سواء كانت ناجية من العنف، أو متهمّة سابقاً بارتكاب فعل ما، أو حتى فاشلة دراسياً — تواجه بمجموعة من التصنيفات

المسبقة التي تجرّدها من صفة «الإنسان العادي» وتُلصق بها هوية سلبية تُغلق أمامها أبواب الاندماج الاجتماعي والفرص المتاحة.

هذا الوضع ينشئ دائرة مغلقة وقاسية يعيشها الضحية يوميا، فبدل أن تكون لديه فرصة للتعافي أو إعادة بناء ذاته بعد التجربة المؤلمة، يجد نفسه في مواجهة مستمرة مع المجتمع الذي يعيد تذكيره بماضيه أو بخطأ لم يرتكبه أصلا، هذه المواجهة لا تكون دائما علنية أو مباشرة، بل قد تكون في شكل نظرات، تلميحات، أو غياب الدعم حين يحتاجه.⁸

وهكذا كل محاولة للضحية للاندماج أو طلب الاعتراف تصطدم بجدار من التوقعات المعيارية والخطابات الاجتماعية السائدة التي تضعه في خانة «الآخر المختلف» أو «المذنب الدائم»، وكأن هويته كلها تختزل في حادثة أو صفة سلبية واحدة.

ومع مرور الوقت، يبدأ الضحية في استبطان هذا الوصم (أي تبنيه داخليا)، فيرى نفسه بعين المجتمع لا بعين ذاته، فيشعر بالعار والخوف والقلق المستمر، ويهتز تقديره لذاته وتقل ثقته في قدراته على التغيير، على المستوى الاجتماعي يؤدي هذا الاستبطان إلى انسحاب تدريجي من العلاقات الاجتماعية التقليدية (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق)، وانقطاع شبكات الدعم الطبيعية التي كان يمكن أن تساعد على النهوض مجدداً، ومع غياب الاعتراف والدعم، يصبح الضحية أكثر عرضة للتهميش البنوي، وأحيانا للانخراط في مسارات هامشية أو منحرفة طلباً لبدل عن الاعتراف الاجتماعي المفقود، بذلك يتحول الوصم من مجرد حكم أخلاقي إلى آلية لإعادة إنتاج المعاناة والهشاشة جيلاً بعد جيل، ما لم تتدخل الأسرة والمؤسسات والمجتمع المدني ببرامج دعم ومراقبة حقيقية تعيد بناء الثقة والاعتراف المتبادل.

"ويعد إدوين ليمبرت من أبرز أعلام نظرية الوصم، إذ ترك بصماته بوضوح على هذا المدخل النظري من خلال طرحه لمفهومَي الانحراف الأولي والانحراف الثانوي، حيث يشير الانحراف الأولي إلى السلوك المنحرف العرضي الذي قد يصدر عن الأفراد بشكل غير مقصود أو دون نية واضحة لانتهاك المعايير الاجتماعية، وغالباً لا يترتب عليه رد فعل اجتماعي قوي، مثل كسر إشارات المرور، أو رمي النفايات في غير أماكنها، أو التأخر عن المواعيد بشكل متكرر، أو الغش البسيط في الامتحانات، أو مخالفة قواعد المرور كعدم استعمال حزام الأمان، ولا يُعدّ هذا النوع من الانحراف سبباً مباشراً للمشكلات الاجتماعية، بخلاف الانحراف الثانوي الذي يظهر عندما

يُكتشف السلوك المنحرف ويتم تصنيف مرتكبيه اجتماعيًا على أنهم منحرفون، ويشمل ذلك سلوكيات مثل تعاطي المخدرات، والبغاء، والإساءة إلى الأطفال، وعمالة الأطفال... إلخ، حيث يُنظر إليهم على أنهم أفراد ذوو سلوكٍ منحرف".⁹

ويبين أيضا هوارد بيكر **Becker** أن الانحراف يُنشأ ويُنتج داخل المجتمع، أي أن الجماعات الاجتماعية تساعد على خلق الانحراف، وليس الأمر مجرد مفهوم عام يشير إلى الانحراف، بل يعني أن الجماعات تساهم في صنعه وتحديده.¹⁰

بهذا المعنى يصبح الوصم آلية اجتماعية قوية تعيد إنتاج الهشاشة والحرمان بشكل متواصل، وتحول الضحية إلى «مهمّش دائم» محروم من فرص التعافي وإعادة البناء، ما لم تتدخل سياسات أو ممارسات واعية من الأسرة والمؤسسات والمجتمع المدني والفاعلين المحليين لتفكيك هذه الصورة النمطية، وتقديم دعم حقيقي نفسي واجتماعي وتربوي واقتصادي وقانوني يتيح إعادة الإدماج والاعتراف الاجتماعي، ويمنح الضحية إمكان استعادة كرامتها ودورها الفاعل والمثمر داخل المجتمع، ويسهم في بناء ثقافة مجتمعية جديدة تقوم على التضامن والعدالة بدل الإقصاء والوصم.

"وترى نظرية "الوصم الاجتماعي" أن وضعية الضحية لا تتحدد فقط بالفعل الذي تعرّضت له، بل كذلك بالنظرة الاجتماعية التي يحملها المجتمع تجاهها، فغالبًا لا تُفسّر معاناة الضحية في ضوء الظروف الموضوعية أو العوامل المحيطة بها، بل من خلال الأحكام المسبقة والتمثيلات السلبية التي تُلصق بها، خاصة إذا ارتبطت الحادثة بسياقات حساسة، فعلى سبيل المثال قد تتعرّض ضحية التنمر الإلكتروني للسخرية أو التشهير عبر مواقع التواصل، ثم يُعاد نشر المحتوى مرارًا، فيستمر المجتمع في ربطها بتلك الواقعة، كما قد تُواجه ضحية الاعتداء بالعنف أو التحرش بنوع من اللوم، من خلال التساؤل عن سلوكها أو مظهرها بدل إدانة الفعل ذاته، وفي حالات أخرى قد يُنظر إلى الأطفال العاملين في الشوارع على أنهم مصدر انحراف أو خطر، بدل اعتبارهم ضحايا لظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة.

ومن هنا ينشأ تفاعل غير متكافئ بين الضحية والمجتمع، حيث تُواجه بنوع من اللوم أو الإقصاء أو التشكيك بدل الدعم والحماية، وقد تظهر هذه الممارسات في المدرسة، مثل عزل التلميذ الذي تعرّض للتنمر أو الاستهزاء به، أو في الحيّ من خلال تداول الشائعات حول الضحية، أو حتى داخل الأسرة عبر الصمت أو التوبيخ غير المباشر.¹¹

وعليه يمكن القول إن معاناة الضحية لا تعود فقط إلى الحدث الذي تعرّضت له، بل كذلك إلى طبيعة النظرة الاجتماعية التي تُلاحقها، والتي قد تستمر حتى بعد تجاوزها للتجربة، فهذه النظرة السلبية لا تبقى محصورة في شخص الضحية، بل قد تمتد إلى أسرته ومحيطها الاجتماعي، كتعرض إخوتها للسخرية أو نبذ الأسرة اجتماعيًا، مما يعمّق من آثار الوصم ويُعيد إنتاج المعاناة بشكل مستمر.

ثانياً: التهميش الاجتماعي ومعاناة الضحية:

التهميش الاجتماعي ليس مجرد شعور بالعزلة، بل هو عملية اجتماعية مركبة تشتغل على مستويات عدة (اقتصادية، تعليمية، مؤسسية، ثقافية)، فالضحية التي تتعرض لحادثة عنف أو فشل مدرسي أو تجربة سجن قصيرة تجد نفسها أمام شبكة من العراقيل البنوية التي تمنعها من إعادة بناء حياتها، هذه العراقيل قد تكون واضحة ومباشرة (مثل رفض المدرسة إعادة قبولها، أو عدم منحها فرصة عمل)، وقد تكون غير مرئية (مثل الأحكام المسبقة لدى أرباب العمل، أو نظرة الشك المستمرة في الحي).

هذا التهميش ينتج معاناة مضاعفة فالضحية تعيش أولاً صدمة التجربة نفسها، ثم تعيش بعدها صدمة الإقصاء، بدل أن تجد أبواب الدعم والعلاج، تجد أبواباً موصدة أمامها، فتتحول إلى “مهمّشة” على كل الأصعدة، على المستوى النفسي، يتولد إحساس بالعجز واليأس وفقدان القيمة الاجتماعية، وعلى المستوى الاجتماعي، ينقطع الدعم التقليدي (الأسرة، المدرسة، الرفاق)، فتفقد الضحية شبكات الأمان التي تحميها من الانحدار أكثر نحو الهامش.¹² ويمكن أن نرى ذلك في واقعنا اليومي مثل:

✘ الشاب الذي خرج من السجن بسبب جنحة بسيطة ولم يجد فرصة تكوين أو شغل، فيعود إلى نفس البيئة التي دفعته للانحراف في البداية، فيتكرس التهميش جيلاً بعد جيل.

✘ الفتاة التي تعرضت لعنف جنسي أو طلاق مبكر وتعيش في حي غير محافظ، فبدل أن تتلقى دعماً نفسياً واجتماعياً، تواجه باللوم والاقهام وتحرم من فرص العمل، فتصبح محاصرة بين الفقر والعار.

✘ الأطفال في الأحياء النائية الذين يعانون من نقص المرافق المدرسية والصحية، فيكبرون وهم خارج دوائر الاهتمام الوطني، ما يحولهم إلى “جيل مهمش” بأكمله.

التهميش إذا لا يقتصر على الأفراد بل يشمل جماعات ومناطق كاملة، ويعيد إنتاج الحرمان بشكل بنوي ومستمر، ومع مرور الوقت، يصبح "الهامش" مكانا دائما لا مخرجا منه، فتتضاعف الفوارق الاجتماعية ويتكسر الإقصاء، من هنا تأتي أهمية السياسات الاجتماعية وبرامج الدعم النفسي والتربوي وإعادة الإدماج التي تكسر هذه الحلقة المغلقة، وتعيد للضحايا الاعتراف والفرص التي حُرِّموا منها.

كما يشكل التهميش الاجتماعي بيئة ضاغطة تعمق معاناة الضحية وتقيّد فرصها في الاندماج الفاعل داخل المجتمع، فبينما يسير أغلب الأفراد في المجرى الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، نجد شرائح أخرى مهمشة تستبعد من المشاركة الكاملة إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، ويبرز ذلك في ارتفاع معدلات البطالة وضعف الاقتصاد الذي يعجز عن توفير فرص عمل كافية، إضافة إلى قصور نظم التعليم والتدريب عن تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، كما قد يمثل التهميش في غياب المشاركة السياسية الفاعلة، إذ يشعر المواطن بأن صوته أو جهده بلا قيمة، فينسحب تدريجيا إلى هامش الحياة العامة.¹³

ولا يقتصر التهميش على المجالين الاقتصادي والسياسي فقط، بل يمتد إلى الجانب الثقافي مع ارتفاع نسب الأمية وضعف الوعي، مما يحرم فئات واسعة من أدوات الفهم والتحليل والاندماج الاجتماعي، كما تظهر أشكال التهميش الجغرافي في مناطق نائية أو صحراوية أو في أحياء داخلية محرومة من الخدمات، حيث تقل فرص التعليم والعمل وتزداد معاناة السكان، ما يجعلهم عرضة للإقصاء وانسداد الأفق الاجتماعي، وتسهم هذه الظروف في توليد شعور دائم بالحرمان وفقدان الانتماء، وتدفع الضحية نحو العزلة أو الانسحاب من المشاركة في المجتمع.

يضاف إلى ذلك أن انتشار ثقافة الفساد في بعض السياقات الاجتماعية يفاقم من هذا الوضع، إذ يشعر المهمشون بأن الموارد والفرص توزع بغير عدالة، وأن مؤسسات المجتمع لا تعمل لصالحهم، ما يعمق لديهم الإحساس بالغبن الاجتماعي واللامساواة، ويضعف من معاناتهم النفسية والاجتماعية.¹⁴

فالتهميش الاجتماعي هو عملية بنوية متعددة المستويات تجعل الضحية، بعد صدمة الحدث العنيف أو الفشل المدرسي أو تجربة السجن، تواجه عراقيل ظاهرة وغير مرئية تحرمها من فرص التعليم والعمل والدعم الاجتماعي والثقافي، فتتضاعف معاناتها النفسية والاجتماعية ويعاد إنتاج

حرماتها على مستوى الأفراد والجماعات والمناطق والأجيال، ما يعمق الفوارق الاجتماعية ويكرس الإقصاء ويستدعي سياسات شاملة للدعم النفسي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإدماج من أجل كسر هذه الحلقة المغلقة وتحويل الهامش إلى فضاء للفرص والمواطنة الفاعلة.

ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية للوصم والتهميش على إدماج الضحايا:

إن الوصم الاجتماعي والتهميش يمثلان حاجزا بنيويا يحول دون الإدماج الفعلي للضحايا داخل المجتمع، فحينما ينظر إلى الضحية من خلال صور نمطية أو أحكام مسبقة، تقلص أمامها فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية، ويُجرم من بناء علاقات اجتماعية داعمة، وهو ما يضعف إحساسه بالانتماء ويعزز العزلة والاغتراب، كما يؤثر الوصم على رأس المال الاجتماعي للضحايا، إذ يفقدون شبكات الدعم التي يحتاجونها للحصول على العمل أو التعليم أو الخدمات، فيتراجع موقعهم الاجتماعي ويزداد هشاشتهم، ومع تكرار التجارب السلبية، يترسخ لدى الضحية شعور بالنقص وعدم الجدارة، فيضعف استعدادها للتفاعل الإيجابي أو إعادة بناء ذاته الاجتماعية.

وبذلك تتشكل حلقة مفرغة، فالوصم والتهميش يؤديان إلى الإقصاء، وهذا الإقصاء يصبح بدوره ذريعة لمزيد من الوصم والتهميش، فتتعدد عملية الإدماج أكثر فأكثر، ولا يقف الأمر عند الأفراد بل يمتد إلى السياسات العمومية وبرامج الإدماج، إذ تصطدم غالبًا بالمواقف الاجتماعية السلبية التي تجعل الضحايا جماعة غير مرغوب فيها، ما يحد من فاعلية هذه البرامج ويجعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها.

كما يؤدي الوصم الاجتماعي والتهميش إلى سلسلة من الانعكاسات العميقة على قدرة الضحايا على الاندماج في المجتمع، ومن هذه الانعكاسات ما يلي:

1. تقلص فرص المشاركة الاجتماعية: الوصم الاجتماعي يجعل الضحايا خارج الدوائر الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، فمثلا، النساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري ويعرفن في حيّهن بهذه الصفة غالبا ما يجدن صعوبة في حضور الجمعيات النسائية أو الانخراط في المبادرات المحلية بسبب نظرة "العار" المرتبطة بوضعهن، هذا الحرمان من المشاركة يعمق إحساسهن بالانعزال ويمنعهن من بناء علاقات جديدة قد تساعدهن في إعادة بناء حياتهن.¹⁵

2. فقدان رأس المال الاجتماعي: يُفهم فقدان رأس المال الاجتماعي بوصفه تراجعاً في قدرة الفرد على تعبئة الموارد الكامنة في شبكات علاقاته الاجتماعية، وهو ما أشار إليه "بيير بورديو"

حين عرّف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات، وفي السياق نفسه يبرز "روبرت بوتنام" أهمية الثقة والتماسك الاجتماعي في تعزيز الاندماج المجتمعي، غير أن وصم الأفراد، خاصة من ذوي السوابق أو التجارب الإصلاحية، يؤدي إلى تآكل هذه الشبكات، حيث يتردد المحيط الاجتماعي في تقديم الدعم أو التزكية، ما يضعف فرص الاندماج المهني والاجتماعي، ونتيجة لذلك يجد الفرد نفسه معزولاً عن موارد أساسية (كفرص العمل أو الحماية الاجتماعية)، الأمر الذي يعمّق من هشاشته ويزيد من احتمالات إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي.¹⁶

مثل شاب خرج من مؤسسة إعادة التأهيل ويحاول البحث عن عمل، رغم امتلاكه مهارات مهنية، إلا أنه يفشل في الحصول على وظيفة ليس بسبب نقص الكفاءة، بل لأن أرباب العمل يعتمدون غالباً على "التزكية" أو العلاقات، وبما أن محيطه يرفض التوصية به، فإنه يُقصى بشكل غير مباشر، في المقابل نجد شاباً آخر أقل كفاءة لكنه يحظى بشبكة علاقات قوية، تمكنه من الحصول على فرصة عمل بسهولة.

3. الوصم الذاتي وتراجع الثقة بالنفس: تكرار الأحكام المسبقة يجعل الضحية تتبنى الصورة السلبية عن نفسه، مثال ذلك شابة تعرضت للاغتصاب وتواجه باستمرار بنظرات اللوم أو الشفقة في محيطها، قد تبدأ في اعتبار نفسها "مسؤولة" أو "منبوذة"، فينخفض تقديرها لذاتها وتفقد المبادرة للعودة إلى المدرسة أو العمل، هنا يتحول الوصم من خارجي إلى داخلي، فيقيد سلوك الضحية ويقلل من إمكانيات إدماجها.

4. إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي: يعتبر إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي مفهوماً يُحيل إلى العملية التي تتكرر من خلالها آليات التهميش عبر الزمن، بحيث لا يبقى الإقصاء حدثاً عابراً، بل يتحول إلى نمط مستمر يعيد إنتاج نفسه داخل البنية الاجتماعية، ويحدث ذلك عندما تتفاعل عدة عوامل، أبرزها الوصم الاجتماعي، وضعف فرص الاندماج، وغياب الدعم المؤسسي أو الشبكات الاجتماعية، لثنج في النهاية وضعاً يُعيد إنتاج نفس الشروط التي أدت إلى الإقصاء في الأصل.

فمن منظور سوسيولوجي يوضح "إرفينغ غوفمان" أن الوصم لا يقتصر على تصنيف سلبي للفرد، بل يُعيد تشكيل هويته الاجتماعية ويؤثر في طريقة إدراك الآخرين له، مما يؤدي إلى تعامل

تميزي غير مباشر يحدّ من فرصه في الاندماج، وفي السياق نفسه ويرى أيضا هوارد بيكر أن الانحراف يُبنى اجتماعيًا عبر عمليات التسمية والتفاعل، حيث تساهم ردود فعل المجتمع في تثبيت السلوك المنحرف بدل احتوائه،¹⁷ أما "روبرت ميرتون" فيربط هذه الظاهرة بالبنية الاجتماعية التي قد تخلق فجوة بين الأهداف المشروعة والوسائل المتاحة، ما يدفع بعض الأفراد إلى سلوكيات بديلة عندما تُغلق أمامهم السبل القانونية.¹⁸

وبناءً على ذلك فإن إعادة إنتاج الإقصاء تعني أن الفرد الذي يُستبعد في مرحلة معينة، بسبب وصم أو ظروف اجتماعية، قد يجد نفسه محاصرًا داخل نفس شروط الإقصاء لاحقًا، لأن الفرص التي تسمح له بالخروج من هذا الوضع تكون محدودة أو مغلقة، ومع مرور الوقت، يتحول هذا الوضع إلى دائرة مفرغة، إقصاء يؤدي إلى ضعف الاندماج، وضعف الاندماج يُفسّر كفشل فردي، ثم يُستخدم هذا "الفشل" لتبرير استمرار الإقصاء، وهكذا لا يُفهم التهميش كحالة فردية منعزلة، بل كمسار اجتماعي متكرر تُسهم فيه نظرة المجتمع، وبنيته، وآليات توزيع الفرص، في إعادة إنتاج نفس النتائج عبر الزمن، مما يجعل معالجة الظاهرة تتطلب تدخلات تتجاوز الفرد إلى البنية الاجتماعية ذاتها.

5. إضعاف فعالية برامج وسياسات الإدماج: إن إشكالية الإدماج لا ترتبط بغياب البرامج أو ضعف الموارد فقط، بل تتعلق أساسًا بما يمكن تسميته بـ "البيئة الاجتماعية الحاضنة" لتلك البرامج، فحتى عندما تتوفر آليات رسمية للإدماج (تكوين مهني، دعم نفسي، إدماج اقتصادي)، فإن فعاليتها تتراجع إذا اصطدمت بتمثيلات اجتماعية سلبية راسخة،¹⁹ على سبيل المثال قد يستفيد شاب من حي هامشي من تكوين مهني في مجال الحرف أو الإعلام الآلي، لكنه عند البحث عن عمل يُقابل بالرفض المتكرر بمجرد ذكر عنوان سكنه، لأن بعض أرباب العمل يربطون تلقائيًا بين الانتماء المكاني والسلوك الإجرامي أو عدم الانضباط، هنا لا يعود معيار الكفاءة هو المحدد الأساسي، بل يتحول الانتماء الاجتماعي-المكاني إلى عامل إقصاء غير معلن.

كما يمكن ملاحظة أن الوصم لا يمارس فقط من طرف المؤسسات الاقتصادية، بل يمتد إلى التفاعلات اليومية داخل الفضاءات الاجتماعية، فمثلاً قد تواجه امرأة ناجية من العنف الأسري صعوبة في الاندماج داخل جمعيات محلية أو مجموعات دعم، ليس بسبب نقص في البرامج، بل

نتيجة نظرة الشك أو اللوم التي قد تحيط بها من بعض أفراد المجتمع، مما يدفعها إلى الانسحاب التدريجي وتجنب طلب المساعدة، وهو ما يعمق عزلتها الاجتماعية ويضعف فرص تعافيتها.

ومن زاوية أخرى يساهم ضعف الرأسمال الاجتماعي الناتج عن الوصم في تقليص شبكات الوساطة التي تُعد ضرورية للوصول إلى الفرص،²⁰ فعلى سبيل المثال في الوسط الجامعي، قد يكون الطالب متفوقاً من حيث التحصيل العلمي، لكنه لا يشارك في الأنشطة الطلابية أو لا يملك علاقات مع أساتذة أو طلبة من سنوات متقدمة، في المقابل، قد يستفيد طالب آخر من فرص مثل المشاركة في مشاريع بحثية، أو الحصول على توصيات للمنح والتدريب، بفضل علاقاته داخل المحيط الجامعي مع أساتذة أو زملاء سبقوه في نفس التخصص، هنا لا تعتمد الاستفادة من الفرص فقط على المعدل الدراسي، بل على وجود شبكة علاقات تسهل الوصول إلى معلومات غير متاحة للجميع (مثل فرص التبرص، أو برامج التبادل، أو التوجيه الأكاديمي غير الرسمي).

وبهذا المعنى فإن ضعف الرأسمال الاجتماعي لدى الطالب الأول يحد من قدرته على الاندماج في المسارات التكوينية والمهنية، رغم كفاءته العلمية، لأن غياب الوساطة الاجتماعية يحرمه من قنوات مهمة للوصول إلى الفرص، مما يوضح أن النجاح أو الإدماج لا يُبنى على المعايير الأكاديمية فقط، بل يتأثر أيضاً بالبنية الشبكية للعلاقات داخل الوسط الجامعي.

إضافة إلى ذلك فإن تكرار التجارب السلبية (رفض العمل، التمييز، الإقصاء الاجتماعي) يؤدي إلى ما يمكن وصفه بتراكم الإحباط وإعادة إنتاج الوصم داخلياً، حيث يبدأ الفرد في تبني صورة سلبية عن ذاته، مثل الاعتقاد بعدم الجدارة أو عدم الاستحقاق، وهو ما ينعكس على سلوكه الطموحي واستعداده للمبادرة.

وعليه فإن التحليل يُبرز أن قصور برامج الإدماج لا يعود فقط إلى جوانب تقنية في التنفيذ، بل إلى غياب مقاربة شمولية تُعالج البعد الثقافي والرمزي للوصم، فنجاح هذه البرامج يظل مرهوناً بمدى قدرتها على مرافقة تدخلات توعوية وتغييرات في التمثيلات الاجتماعية، مثل حملات الحد من الصور النمطية حول الأحياء الهامشية، أو سياسات تحفيزية لأرباب العمل لتشجيعهم على تشغيل الفئات المستهدفة دون تحيز، بدون ذلك تبقى هذه البرامج محدودة الأثر، وتستمر الحلقة المفرغة بين التهميش والوصم وإعادة إنتاج الإقصاء.

6. الوصم الرقمي وإعادة إنتاج الإقصاء في البيئة الإلكترونية:

لقد أفرزت البيئة الرقمية الحديثة أشكالاً جديدة من الوصم والإقصاء الاجتماعي، خاصة مع الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت فضاءات مفتوحة للتشهير والتنمر وإعادة إنتاج الصور النمطية السلبية، حيث لم يعد الضحية يواجه الوصم داخل محيطه الواقعي فقط، بل أصبح محاصراً أيضاً داخل الفضاء الإلكتروني الذي يسمح بإعادة تداول المحتوى المرتبط به بصورة مستمرة، وهو ما يضاعف من حدة المعاناة النفسية والاجتماعية ويُصعّب عملية الاندماج الاجتماعي.

وفي هذا الإطار تشير دراسة حدادو محمد الأمين وشنين فاتح الدين حول “الآثار السيكلوجية والاجتماعية لدى المراهق ضحية التنمر الإلكتروني” إلى أن التعرض المستمر للتنمر داخل الفضاء الرقمي يؤدي إلى اضطرابات نفسية واجتماعية متعددة، مثل القلق، والانطواء، وضعف الثقة بالنفس، والعزلة الاجتماعية، إضافة إلى الشعور بالخوف وفقدان الأمان داخل المحيط الاجتماعي، كما أكدت الدراسة أن تكرار الإساءة الرقمية يجعل المراهق يعيش حالة من الضغط النفسي المستمر نتيجة صعوبة التخلص من المحتويات المتداولة عبر الوسائط الإلكترونية، مما يعمّق من الإحساس بالوصم والإقصاء الاجتماعي.²¹

كما بيّنت دراسة بونحلة محمد وعيساوي مجاهد الموسومة بـ “سمات الشخصية لدى التلميذ المراهق ضحية التنمر السيبراني” أن الضحية تصبح أكثر ميلاً إلى الانسحاب الاجتماعي والانطواء، مع ارتفاع مستويات الحساسية النفسية والشعور بالنقص، وهو ما يؤثر سلباً على علاقاتها الاجتماعية وقدرتها على التفاعل الإيجابي داخل المدرسة والمجتمع، وتوضح النتائج أن هذا النمط من السلوك لا يبقى محصوراً في الفضاء الرقمي فقط، بل يمتد إلى الواقع اليومي للتلميذ، حيث تتراجع مشاركته داخل القسم وتضعف ثقته بنفسه، مما يزيد من احتمالية تعرضه للعزلة أو الإقصاء غير المباشر من قبل الأقران، كما تبرز الدراسة كيف يساهم التنمر السيبراني في إعادة إنتاج الوصم الاجتماعي بصورة رقمية حديثة، تجعل الضحية تعيش حالة من التهميش النفسي والاجتماعي الممتد، وتكرّس لديها صورة سلبية عن الذات، الأمر الذي قد ينعكس على تحصيلها الدراسي وتكيفها الاجتماعي على المدى الطويل.²²

ويشير مانويل كاستلز إلى أن تكنولوجيا المعلومات تتميز بخمس سمات أساسية: الطابع الانتشاري، والمنطق الشبكي، والمرونة، وتحول المعلومات إلى مادة خام، إضافة إلى تكاملها في نظام شامل، هذه السمات حسب كاستلز، ساهمت في إنتاج صورة جديدة من الرأسمالية العالمية مع نهاية القرن العشرين، حيث أصبحت هذه الرأسمالية أكثر حركية وقدرة على التوسع وإعادة التنظيم بسرعة عالية وفق منطق الشبكات، وفي الوقت نفسه أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والثقافية، من خلال إنتاج شبكات واسعة غير منضبطة نسبياً، وتنامي النزعات الفردانية تحت مسمى "التحرر الثقافي" و"الذات الحرة"، غير أن هذا التحول لم يكن خالياً من التوترات، إذ خلق فجوة واضحة بين منطق الشبكة (Net) القائم على الاتصال والانفتاح والتدفق، وبين الذات (Self) التي تبحث عن المعنى والاستقرار والانتماء، مما يجعل الفرد يعيش حالة من الارتباك الهوياتي بين الاندماج في الفضاء الشبكي والحفاظ على هويته الاجتماعية والثقافية.²³

فإن هذه الممارسات الرقمية لا تمثل مجرد تفاعلات افتراضية عابرة، بل تعد شكلاً من أشكال العنف الرمزي الذي يعيد إنتاج الهيمنة والإقصاء داخل المجتمع الرقمي، حيث تتحول التعليقات الساخرة والإشاعات والتشهير الإلكتروني إلى أدوات لإضعاف الاعتراف الاجتماعي بالضحية وشرعنة تهمة الضحايا داخل الفضاء الاجتماعي.

كما أن هذا النوع من العنف يساهم في إعادة تشكيل صورة الفرد داخل الجماعة بشكل سلبي، بما يحد من فرصه في الاندماج الاجتماعي والتربوي ويؤثر على توازنه النفسي وثقته بذاته، ومع تكرار هذه الممارسات واتساع نطاق انتشارها عبر المنصات الرقمية، يصبح الإقصاء أكثر عمقاً واستمرارية، إذ يتحول من فعل فردي إلى ممارسة جماعية ذات طابع بنوي، تعيد إنتاج علاقات غير متكافئة داخل المجتمع الرقمي وتكرس هشاشة الضحايا اجتماعياً ونفسياً.

الخلاصة:

في ضوء ما تم عرضه وتحليله، يتضح أن كلاً من الوصم الاجتماعي والتهميش الاجتماعي يشكلان عاملين أساسيين في تعميق معاناة الضحايا وعرقلة إدماجهم داخل المجتمع، فقد أبرزت الدراسة أن الوصم لا يقتصر على كونه حكماً اجتماعياً سلبياً، بل يتعداه ليصبح آلية تفاعلية تُسهّم في إعادة تشكيل هوية الضحية بشكل سلبي، من خلال التصنيفات المسبقة والصور النمطية

التي تحدّ من فرص الاعتراف والاندماج، كما تبين أن التهميش الاجتماعي يمثل عملية بنوية متعددة الأبعاد، تحرم الأفراد من الموارد والفرص وشبكات الدعم الضرورية، مما يضاعف من هشاشتهم ويقيد قدرتهم على إعادة بناء حياتهم بشكل طبيعي.

وقد خلصت الدراسة كذلك إلى أن التفاعل بين الوصم والتهميش يؤدي إلى إنتاج دائرة مغلقة من الإقصاء الاجتماعي، حيث يعزز كل منهما الآخر، فتتحول معاناة الضحية من تجربة ظرفية إلى مسار ممتد من الحرمان والعزلة، كما أن هذا التفاعل لا ينعكس فقط على المستوى الفردي، بل يمتد ليؤثر على التماسك الاجتماعي ككل، من خلال إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية وتكريس عدم المساواة، وإضعاف فعالية برامج وسياسات الإدماج عندما تصطدم بتمثيلات اجتماعية سلبية راسخة.

كما أكدت نتائج الدراسة الطرح النظري لإرفينغ غوفمان، الذي يرى أن الوصم يمثل عملية اجتماعية لإعادة تعريف هوية الفرد بصورة سلبية، حيث أظهرت الدراسة أن الضحايا لا يعانون فقط من الحدث الصادم، بل من التصنيفات الاجتماعية التي تحاصرهم وتحد من فرص الاعتراف والاندماج.

كما دعمت النتائج تصور بيير بورديو المرتبط برأس المال الاجتماعي والعنف الرمزي، إذ تبين أن الضحايا يفقدون شبكات العلاقات والدعم الاجتماعي الضرورية للوصول إلى الموارد والفرص، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الإقصاء بصورة بنوية مستمرة.

وتنسجم هذه النتائج كذلك مع نظرية هوارد بيكر حول التسمية الاجتماعية، حيث يتحول التصنيف الاجتماعي للضحية إلى عنصر دائم يعيد تشكيل موقعها داخل البنية الاجتماعية.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن تقديم مجموعة من مقترحات التي من شأنها الإسهام في الحد من آثار الوصم والتهميش وتعزيز فرص إدماج الضحايا، من أهمها:

- تفعيل وحدات المرافقة النفسية والاجتماعية داخل المؤسسات التربوية ومراكز التكوين، بهدف دعم الفئات المعرضة للوصم والتهميش.
- تطوير حملات إعلامية رقمية تشاركية تهدف إلى إعادة صياغة الخطاب الإعلامي تجاه الفئات الموصومة، خاصة ضحايا العنف والتنمر الإلكتروني.

- إنشاء آليات قانونية ومؤسسية لتسهيل ولوج الضحايا إلى خدمات الدعم النفسي والمساعدة القانونية وإعادة الإدماج المهني.
 - دعم جمعيات المجتمع المدني في مرافقة الضحايا وتوفير فضاءات آمنة للاندماج والمشاركة الاجتماعية.
- وفي الختام يتبين أن معالجة إشكالية إدماج الضحايا لا يمكن أن تتحقق بشكل فعال إلا من خلال مقارنة شمولية متكاملة، تتكامل فيها الجهود الفردية والمؤسسية والمجتمعية، بهدف الانتقال من منطق الإقصاء والوصم إلى منطق الاعتراف والدعم، بما يضمن إعادة إدماج الضحايا كأفراد فاعلين ومساهمين في بناء المجتمع.

المصادر والمراجع:

1. بلال الحمزة، مومية عزري: الشباب في المناطق العشوائية، بين العنف والتهميش الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 25، العدد 02، 2024
2. بونخلة محمد، عيسوي مجاهد: الآثار السيكلوجية والاجتماعية لدى لمراهق ضحية التنمر الإلكتروني، مجلة معارف، المجلد 1، العدد 2، 2024
3. حدادو محمد الأمين، شنين فاتح الدين: سمات الشخصية لدى التلميذ المراهق ضحية التنمر السيبراني، دراسة حالة نموذجاً، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2023
4. سائلة عبد الله حمد الشاعري: الاطفال العاملون في الشوارع - اجهاض لحقوقهم وقتل لطموحاتهم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012
5. سهى مراكب، جمال بن خالد: الوصم الاجتماعي والجريمة، تحليل سوسيولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 13، العدد 02، 2023
6. صلاح العزي: دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي، دار المنهل، الامارات العربية المتحدة، 2011
7. عبدالعزيز جهامي: الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في التنظيمات المتخصصة، دار البيروني للنشر والتوزيع، لبنان، 2018

8. علوان نيرة: القبول والاستبعاد في المجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد 13، 2017.
9. علي أحمد المعماري: دراسات في علم الإجرام، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
10. علي صبيح التميمي: القهر ومشروعية سلطة الدولة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
11. غيدنز انتوني، صاتن فيليب: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة الذواودي محمود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2018.
12. فاطمة شتوح: سيكولوجية التهميش والإقصاء الاجتماعي، مجلة التكامل، المجلد 02، العدد 03، 2011.
13. ليلة علي: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2020.
14. محمد جمال باروت، أحمد قاسم حسين: العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة- مقاربات سوسيولوجية وبعض الحالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 2017.
15. محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش: مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
16. مصطفى شريك: سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 08، العدد 03، 2021.
17. ياسر الخواجة: المجتمع المدني وتنمية رأس المال الاجتماعي، دار نيوبوك للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
18. Martínez Alicia Puente, Sosa Hiram Reyes, Landa Silvia Ubillos, Castillo Ioseba Iraurg: Social Support Seeking Among Women Victims of Intimate Partner Violence- A Qualitative Analysis of Lived Experiences .Journal of Family Violence, Volume40,

19. Sereena Nightshade: A Victim'S Guide to Surviving a Narcissist/Sociopath, *Xlibris Corporation LLC*, usa, 2014
20. She Evelyn, Redo Sławomir, Kury Helmut: Women and Children as Victims and Offenders- Background, Prevention, Reintegration: Suggestions for Succeeding Generations Volume01, Springer, Germany, 2016
21. Zineb Dehaimi, Samira Ben Safi: The cultural awareness of the Algerian family and its educational role in rationalising the concept of social stigma among its children: AIDS modelled—An analytical study by presenting some studies International Journal of Health Sciences, Volume01, 2024

الهوامش:

- ¹ - فاطمة شتوح: سيكولوجية التهميش والإقصاء الاجتماعي، مجلة التكامل، المجلد 02، العدد 03، 2011، ص 109-112
- ² - علوان نيرة: القبول والاستبعاد في المجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد 13، 2017، ص 153
- ³ - بلال الحمزة، مومية عزري: الشباب في المناطق العشوائية، بين العنف والتهميش الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 25، العدد 02، 2024، ص 48-52
- ⁴ - غيدنز انتوني، صاتن فيليب: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة النوادي محمود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2018، ص 112-113
- ⁵ - سهى مراكب، جمال بن خالد: الوصم الاجتماعي والجريمة، تحليل سوسيولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 13، العدد 02، 2023، ص 175-177
- ⁶ - محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش: مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 93
- ⁷ - Sereena Nightshade: A Victim'S Guide to Surviving a Narcissist/Sociopath, *Xlibris Corporation LLC*, usa, 2014, p 42
- ⁸ - مصطفى شريك: سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 1380

- ⁹ - سائلة عبد الله حمد الشاعر: الاطفال العاملون في الشوارع - اجهاض لحقوقهم وقتل لطموحاتهم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 76
- ¹⁰ - Zineb Dehaimi, Samira Ben Safi: The cultural awareness of the Algerian family and its educational role in rationalising the concept of social stigma among its children: AIDS modelled—An analytical study by presenting some studies International Journal of Health Sciences, Volume01, 2024, p 190-194
- ¹¹ - علي أحمد المعماري: دراسات في علم الإجرام، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 45
- ¹² - She Evelyn, Redo Sławomir, Kury Helmut: Women and Children as Victims and Offenders- Background, Prevention, Reintegration: Suggestions for Succeeding Generations Volume01, Springer, Germani, 2016, p 13-15
- ¹³ - ليلة علي: النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2020، ص 45
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص 46
- ¹⁵ - Martínez Alicia Puente, Sosa Hiram Reyes, Landa Silvia Ubillos, Castillo Ioseba Iraurg: Social Support Seeking Among Women Victims of Intimate Partner Violence- A Qualitative Analysis of Lived Experiences. Journal of Family Violence, Volume40, p 470-474
- ¹⁶ - ياسر الخواجة: المجتمع المدني وتنمية رأس المال الاجتماعي، دار نيوبوك للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 175
- ¹⁷ - عبدالعزيز جهامي: الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في التنظيمات المتخصصة، دار البيروني للنشر والتوزيع، لبنان، 2018، ص 69-71
- ¹⁸ - صلاح العزي: دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي، دار المنهل، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 9
- ¹⁹ - محمد جمال باروت، أحمد قاسم حسين: العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة- مقاربات سوسيولوجية وبعض الحالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 2017، ص 51-53
- ²⁰ - علي صبيح التميمي: القهر ومشروعية سلطة الدولة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص 49-53
- ²¹ - حدادو محمد الأمين، شنين فاتح الدين: سمات الشخصية لدى التلميذ المراهق ضحية التنمر السيبراني، دراسة حالة نموذجاً، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد6، العدد 2، 2023، ص 172-176
- ²² - بونخلة محمد، عيساوي مجاهد: الآثار السيكولوجية والاجتماعية لدى لمراهق ضحية التنمر الالكتروني، مجلة معارف، المجلد1، العدد 2، 2024، ص 506-509
- ²³ - عبد الغني عماد: علم اجتماع التربية، الاتجاهات والمدارس والمقاربات، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2017، ص 126

